

Distr.: General  
22 January 2009  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة

الدورة الثالثة والستون



### الوثائق الرسمية

#### اللجنة الثالثة

#### محضر موجز للجلسة الثانية والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد مايور . . . . . (هولندا)  
وفيما بعد: السيدة سياندزو (نائبة الرئيس) . . . . . (غانا)  
وفيما بعد: السيد مايور (الرئيس) . . . . . (هولندا)

#### المحتويات

البند ٥٨ من جدول الأعمال: تقرير مجلس حقوق الإنسان

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

08-57973 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

## البند ٥٨ من جدول الأعمال: تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/63/53 و Add.1 و A/C.3/63/1/Add.1).

١ - السيد اوهومويجي (نيجيريا)، رئيس مجلس حقوق الإنسان: عرض التقرير السنوي للمجلس (A/63/53 و Add.1). وقال إن المجلس أنشأ آلية جديدة وهيئات فرعية اضطلعت بعملية استعراض إجراءاته الخاصة وتركيزها وتحسينها، واتفقت على الطرائق للاستعراض الدوري الشامل، وفيما بعد قامت باستعراض الحالة في ٣٢ بلدا. وقد وضع المجلس اختصاصات جديدة تركز على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعقد مشاورات أفرقة وواصل أنشطته لوضع معايير لحقوق الإنسان. كما عقد المجلس ثلاثة اجتماعات استثنائية وتعهد بالالتزام بمواصلة العمل بطريقة بناءة مع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

٢ - وتابع قائلا إن اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان عقدت اجتماعها التدشيني في آب/أغسطس ٢٠٠٨ وبدأت العمل على عدد من القضايا المواضيعية. واستمر العمل باختصاصات ثلاث هيئات فرعية هامة تابعة للجنة الفرعية السابقة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وتم توسيع ولاية المنتدى الاجتماعي بوصفه منبرا للحوار بين آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وأصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات الشعبية القاعدة؛ وقد عقد اجتماعه الأول في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. أما عمل الفريق العامل المعني بالشعوب الأصلية والتابع للجنة الفرعية السابقة، فسوف تواصله آلية خبيرة معنية بحقوق الشعوب الأصلية كانت قد اجتمعت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. ويتوقع أن يجتمع المنتدى المعني بقضايا الأقليات في كانون الأول/ديسمبر

٢٠٠٨ وسوف يحل محل الفريق العامل المعني بالأقليات التابع للجنة الفرعية السابقة.

٣ - وتحدث عن مشروع البروتوكول الاختياري المتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فقال إنه اعتمد وأن إجراء خاصا جديدا قد وُضع يتمثل في تعيين خبير مستقل معني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتصلة بالحصول على مياه الشرب المأمونة وأسباب النظافة الصحية. وأعلن أن المجلس عقد اجتماعا استثنائيا سابعاً كُرس لأول مرة لمسألة مواضيعية هي أثر أزمة الأغذية على الحق في الغذاء. وأرسل المجلس أيضا طرائقه للمناقشات في الأفرقة المواضيعية مع الخبراء والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني. وذكر أن الاستعراض الدوري الشامل قد بدأ وأنه تم النظر حتى الآن في حالات ٣٢ بلدا.

٤ - واستمر كذلك استعراض إجراءات المجلس الخاصة؛ وجرى استعراض الاختصاصات المواضيعية لـ ٢٤ بلدا، كما تم تعيين عدد من الموكلين بولايات أو تحديد ولاياتهم. وأولي الاعتبار الواجب في تعيينهم للتوازن الإقليمي والجنساني. ووفقا للولاية الممنوحة للمجلس لمعالجة الأحداث التي تشكل انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، كُرس الاجتماعان الاستثنائيان الخامس لمسألة حالة حقوق الإنسان في ميانمار، والسادس لانتهاكات حقوق الإنسان الناشئة عن الهجمات والإغارات العسكرية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في قطاع غزة. وقد تفاعل المجلس مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة اعترافا بما شكّله إسهامهم القيّم بأرائهم التي كان فيها إغناء لعمل المجلس.

٥ - ثم لفت الانتباه إلى نصين هامين ناشئين عن الاجتماع التاسع للمجلس، واللذين يتطلبان اهتماما عاجلا من الجمعية العامة. وقال إن القرار ١٨/٩، وهو متابعة للقرار د-١٣/٣: انتهاكات حقوق الإنسان الناشئة عن الإغارات

واتخاذ إجراءات بشأنها، فإنه سوف يناقش فقط تلك التوصيات، وأنه سيتناول التقرير، بما في ذلك تغطية البروتوكول الاختياري المتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بقدر أكبر من التفصيل، في الجلسات العامة للجمعية.

٨ - وتابع يقول إنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين إنجازه بغية تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي هي تكملة لازمة للحقوق المدنية والسياسية. ولا يزال الحق في التعليم والصحة والغذاء يُنكر عبر العالم. وأعلن أن الاتحاد الأوروبي يعلّق أهمية كبرى على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولأن أعضاء الاتحاد كانوا نشطين في التفاوض بشأن البروتوكول الاختياري المتعلق بالعهد الدولي الخاص والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإنه سيؤيد اعتماد الجمعية العامة لذلك البروتوكول، وفق ما أوصى به مجلس حقوق الإنسان. وأعرب عن الأمل في أن يتم اعتماد البروتوكول بتوافق الآراء.

٩ - السيد راشكوف (بيلاروس): قال إن مجلس حقوق الإنسان مجهز بآليات لحماية الحقوق أكثر مما كان لدى لجنة حقوق الإنسان. ولذلك فإنه سيؤدي دوراً أنشط في الدفاع عن حقوق الإنسان، وستكون له وظيفة تنسيقية أوسع داخل نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وقد خضع ٣٢ بلداً حتى الآن للاستعراض الدوري الشامل ولم يكشف أن هناك قادة أو شاربدين في مجال حقوق الإنسان. فكل الدول التي مرّت بالعملية، من أقل البلدان نمواً إلى الديمقراطيات "القديمة"، على السواء، قد أعطيت "فروضا متزلية" جدية تؤديها خلال السنوات الأربع القادمة.

١٠ - وتابع يقول إن مسألة الأشكال الجديدة من التعاون بين المجلس، من ناحية، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان واللجنة الثالثة، من ناحية أخرى، هي مسألة

العسكرية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة والقصف المدفعي لبلدة بيت حانون، يوصي بأن تنظر الجمعية العامة في تقرير بعثة تقصي الحقائق رفيعة المستوى عن بيت حانون بمشاركة أعضاء البعثة. أما المقرر ٩/١٠٣ بشأن تقرير مجلس حقوق الإنسان فيطلب من الأمين العام أن يعد تقريراً عن الموارد اللازمة لكفالة توفير الخدمات الضرورية للمجلس، بما في ذلك نشر كل أعمال أفرقة العاملة على شبكة الإنترنت العالمية. كما يوصي بوجوب إنشاء مكتب لرئيس مجلس حقوق الإنسان وتزويده بالموارد الكافية، بغية تيسير سبل الوصول والاتصال بين المجلس والدول الأعضاء والمراقبين، بمن فيهم أولئك الذين لا بعثات دائمة لهم في جنيف.

٦ - وبوصف المجلس الهيئة الرئيسية في المنظمة المعنية بحقوق الإنسان، فقد استمع إلى معلومات مستكملة عن الاجتماعين الإقليميين اللذين سيعقدان في برازيليا وأبوجا تحضيرا لاجتماع مؤتمر ديرين الاستعراضي المقرر أن يعقد في جنيف في نيسان/أبريل ٢٠٠٩. وسوف يعقد المجلس أيضاً اجتماعاً احتفالياً بمناسبة الذكرى السنوية الستين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وقال إنه واثق من أن استعراض وتحديد آلية حقوق الإنسان في المنظمة قد جعل المجلس في وضع أفضل لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وذكر أن المجلس ملتزم بمواصلة تعزيز آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والنهوض بهذه الحقوق. وسوف يتمكن، بتعاون من جميع أصحاب المصلحة، من جعل كل الدول الأعضاء تتمثل لأعلى معايير حقوق الإنسان، وذلك تمثيلاً مع الالتزام الذي قطعته على نفسها عند إنشاء مجلس حقوق الإنسان.

٧ - السيد دولاكروا (فرنسا): تحدث باسم الاتحاد الأوروبي فقال إنه عملاً بقرار الجمعية العامة الذي يوكّل إلى اللجنة الثالثة النظر في كل توصيات مجلس حقوق الإنسان

أكثر تواضعا وأن تعمل الفكر في حقيقة أن العالم آخذ في التغير.

١٤ - وأعلن أن حكومة بلده قد عززت تعاونها مع آليات المنظمة لحقوق الإنسان. وسوف يخضع بلده في عام ٢٠٠٩ للاستعراض الدوري الشامل. وأكد أن بلده ملتزم بالتعاون مع المجلس وإجراءاته في مجال حقوق الإنسان الشاملة وغير التمييزية، استنادا إلى الاحترام الدقيق للسيادة الوطنية لبلده.

١٥ - وأعلن تأييده لاعتماد البروتوكول الاختياري المتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ورحب بعقد المجلس اجتماعا استثنائيا بشأن المسألة العاجلة المتمثلة في أثر أزمة الأغذية العالمية على أعمال الحق في الغذاء للجميع، وبإنشاء اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان، وبتوسيع ولاية المنتدى الاجتماعي. واختتم بالقول إنه فيما تعد المنظمة للاحتفال بالذكرى السنوية الستين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يكرر وفد بلده الإعراب عن التزامه ببناء عالم قائم على العدل والحرية والمساواة للجميع.

١٦ - السيد كيم (جمهورية كوريا): قال إن عام ٢٠٠٨ كان أول سنة كاملة من عمل مجلس حقوق الإنسان. ورغم بذل مجهود سابق لمعالجة طائفة واسعة من القضايا، بما فيها الاستعراض المؤسسي، فقد ووجه عمل المجلس بتعليقات مختلطة. على أنه أضاف أن الاستعراض الدوري الشامل يوفر فرصة لم يسبق لها مثيل لتقييم حالات حقوق الإنسان بكاملها في جميع الدول، وعلى قدم المساواة بينها. ومن شأن التعاون الحقيقي والحوار أن يكونا عنصرين في كفاءة فعالية هذه العملية. وذكر أن وفد بلده متفائل من أن الاستعراض سوف يُسفر عن تحسينات في حالة حقوق الإنسان في كل دولة عضو.

قد حان وقت طرحها. إذ ينبغي أن يكون هناك تنسيق أوثق في وضع وتنفيذ النشاط البرمجي لمكتب المفوض السامي. ومن غير المقبول أن تظل معالم ذلك البرنامج ومجالاته تحدد بدون إشراك الحكومات المستفيدة.

١١ - وأعلن أن مجلس حقوق الإنسان قد أنشئ استجابة لعدم قدرة اللجنة الثالثة على القيام بصورة فعالة وكفؤة برصد حقوق الإنسان الدولية. وقد سئم المجتمع الدولي من القرارات المدفوعة سياسيا والتي تستهدف بلدانا بعينها ولا علاقة لها بحقوق الإنسان. وينبغي أن يرصد مجلس حقوق الإنسان تنفيذ معايير حقوق الإنسان إذ أنه توجد تحت تصرفه كل الأدوات اللازمة، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل. وفي غضون ذلك ينبغي أن تواصل اللجنة الثالثة تطوير معايير حقوق الإنسان.

١٢ - السيد أموروس نونيز (كوبا): قال إن النظر في تقرير مجلس حقوق الإنسان ينبغي أن يعكس الحوار الصريح المستند إلى الاحترام والتعاون الذي يتسم به عمل المجلس، على النقيض من الرياء، والمعايير المزدوجة، والانتقائية التي وصمت عمل لجنة حقوق الإنسان. وأشاد بإنشاء المجلس باعتباره نصرا لحركة عدم الانحياز ولكنه حذر من أن المحك الحقيقي للنجاح في تعزيز التمتع الأصل بحقوق الإنسان للجميع سيكون النجاح أو الفشل في الاستعراض الدوري الشامل.

١٣ - وعلى المجلس، عند النظر في حالة حقوق الإنسان في كل دولة عضو، أن يُبدي موضوعيته ونزاهته، بدون اعتبار لنفوذ أي دولة. ويجب ألا يكرر المجلس أخطاء الماضي ويصبح آلية تصدر الأحكام على بلدان الجنوب وتتغاضى عن انتهاكات أكبر لحقوق الإنسان من جانب الدول الأخرى. وأضاف أن على الدول التي هاجمت المجلس هجوما مريرا لأنها فقدت ما كان لها فيه من مركز حظوة، أن تكون

الاستعراض أداة فعالة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وأضاف أن اليابان تأمل أيضا في أن يحقق المجلس إمكاناته ويوفر الردود السريعة والمناسبة لانتهاكات حقوق الإنسان الجماعية والجسيمة. واختتم بالقول إن مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ينبغي أن يعزز كيما يمكنه العمل بصورة أكثر فعالية على تحسين حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع.

٢١ - السيد سبجان (بنغلاديش): قال إن إيجاد الاستعراض الدوري الشامل هو واحد من أهم الابتكارات في ميدان حقوق الإنسان. وتمثل شموليته أعظم مواطن قوته، إذ تواجه كل البلدان، بغض النظر عن منطقتها الإقليمية، أو حجمها، أو نفوذها تمحيصا دقيقا. بل إنه سوف يجعل القرارات المستهدفة بلدانا بعينها والمثيرة للجدل من مخلفات الماضي. وتعتمد مصداقية نظام حقوق الإنسان في الأمم المتحدة على التنفيذ المرضي للاستعراض. ومع المشاركة النشطة من الدول الأعضاء وتنفيذها الصحيح لتوصيات المجلس سوف تتحسن حالات حقوق الإنسان في كل أرجاء العالم.

٢٢ - ومضى قائلا إنه رغم ما يبدو من أن مجلس حقوق الإنسان يتحرك في الاتجاه الصحيح، فلا يسعه أن يتخذ أي خطوة خاطئة. ويجب عليه أن يقوم باستمرار بتقييم عملياته وبالمحافظة على أعلى المستويات. كما ينبغي تجنب الانتشار الذي لا لزوم له للولايات والاختصاصات الجديدة، مثلها مثل إيلاء أهمية لا موجب لها لمسألة معينة أو مجال مواضيعي. وينبغي النظر إلى الإجراءات الخاصة ككل لتحديد ما إذا كانت توجد فيها فجوات أو تداخلات. كذلك فإن النهج المجزأ ينبغي تفاديه وعدم استخدام أية منافذ في الإجراءات لإدخال مسائل قد تعيق التقدم.

١٧ - وأضاف أن المشاورات العريضة القاعدة اللازمة لإعداد التقارير الوطنية تساعد الدول في تحديد التحديات المتبقية للتمتع الكامل بحقوق الإنسان وتوفير فرصة لنهوض المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بدور متزايد النشاط. وبالمثل سيكون للتنسيق الوثيق مع أصحاب المصلحة أهمية حيوية أثناء متابعة الاستعراض الدوري الشامل. وأعلن أن وفد بلده سوف يواصل دعم الآلية والقيام بدور نشط في الجهود الدولية لكفالة أن توفر قيمة مضافة حقيقية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على نطاق العالم.

١٨ - وتابع يقول إن الإجراءات الخاصة تؤدي دورا مركزيا في أنشطة المجلس. وهذه الآليات ينبغي أن تعزز بغية كفالة أن تكون مكملة إحداها للأخرى. وفي هذا السياق شدد على أن استعراض هذه الآليات ينبغي أن يضع في الاعتبار أولا وقبل كل شيء الضحايا والحالة على أرض الواقع. وينبغي أن يواصل المجلس، على سبيل المثال، التصدي بطريقة منتظمة للانتهاكات الفادحة والمستمرة لحقوق الإنسان من جانب بلدان معينة؛ واختتم بالقول إن الأداة الأكثر فعالية والمتاحة حاليا في هذا الخصوص تظل الولايات الخاصة ببلدان محددة.

١٩ - السيد آشيكي (اليابان): قال إن تقرير مجلس حقوق الإنسان ينبغي أن يقدم مباشرة إلى الجمعية في جلسة عامة. وينبغي ألا يعاد فتح المناقشة في اللجنة الثالثة. ذلك أن للأجهزة أدوارا تكاملية تؤديها: المجلس يعمل بصورة مرنة على تعزيز التعاون في الاستجابة لانتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث على نطاق واسع، بينما اللجنة الثالثة هي منتدى شامل مفتوح لكل الدول الأعضاء.

٢٠ - وأعلن أن اليابان خضعت للاستعراض الدوري الشامل في أيار/مايو ٢٠٠٨، وأعرب عن الأمل في أن يصبح

- ٢٣ - واختتم بالقول إن العلاقة بين مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان لم تسو بعد. وأضاف أن الأمر يتطلب التأزر والعمل المتضافر.
- ٢٤ - **السيدة بلوم (كولومبيا)**: أعربت عن أمل وفد بلدها في أن تؤدي الالتزامات المتدفقة من الاستعراض الدوري الشامل إلى تقدم ملموس في تعزيز حقوق الإنسان على نطاق العالم. وأعلنت أن كولومبيا طلبت، على أساس طوعي، وإظهارا للشفافية والإرادة السياسية والتعاون، أن تخضع للاستعراض وقدمت تقريراً وطنياً في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. كان قد صيغ في أعقاب مشاورات واسعة.
- ٢٥ - وقالت إن الاستعراض الدوري الشامل ساعد كولومبيا في تحديد الإجراءات التي من شأنها أن تكمل سياسات الحكومة الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وذكرت على وجه الخصوص أن السياسة الأمنية الديمقراطية قد أرست عدم التسامح في التعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان، وأن المكاتب الحكومية قد تم تعزيز فعاليتها. وتعتقد كولومبيا بأن الحوار البناء والتعاون الدوري سوف يدعمان هذه السياسات. ثم أعربت عن أمل وفد بلدها في أن يعزز مجلس حقوق الإنسان، بهدي من مبادئ الشمولية والترازة والموضوعية وعدم الانتقائية، الأمم المتحدة في النهوض بحقوق الإنسان في كل مناطق العالم.
- ٢٦ - **السيد بن مهيدي (الجزائر)**: أعرب عن القلق إزاء استمرار عدم وجود أي ممارسة واضحة تتعلق بتوزيع مسألة النظر في تقرير مجلس حقوق الإنسان. وقال إن الأمر يُترك في كل دورة للحظة الأخيرة ويبت فيه بصورة مؤقتة فتختلف النتيجة من سنة إلى أخرى تبعاً لاحتوى التقرير. وأعلن أن هذا النهج لا يساعد أبداً على تشجيع الثبات انتظاراً لإعادة النظر في القوانين الداخلية لمجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١٠.
- ٢٧ - وأعلن أن الجزائر كانت من بين أوائل البلدان التي خضعت للاستعراض الدوري الشامل وأنها استفادت من الحوار الصريح والتوصيات التي تلقتها. وبالروح ذاتها، اشتركت في النظر في تقارير البلدان الأخرى التي خضعت لنفس العملية. وقد أثبت الاستعراض بالفعل إمكاناته بالنسبة إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.
- ٢٨ - وأضاف أن اعتماد مجلس حقوق الإنسان للبروتوكول الاختياري المتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي سيُعطي لهذه الحقوق نفس مركز الحقوق المدنية والسياسية، خطوة تقابل بالترحيب. ومن الملائم أن يتصادف هذا الاعتماد مع الذكرى السنوية الستين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذكرى السنوية الخمسين لإعلان فيينا.
- ٢٩ - **السيد سعيد (السودان)**: قال إن إنشاء مجلس حقوق الإنسان دشّن عهداً جديداً من عدم التحيز سُمّنع فيه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مركزها الواجب إلى جانب الحقوق المدنية والسياسية. وبصورة خاصة، فإن مما له أهميته أن تعالج في هذا المجال مسائل مثل الحق في التنمية، والقذف بالأديان، واحترام التنوع الثقافي. ودعا مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى دعم تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل. وقال إن بلده سوف يقدم تقريره بموجب هذه الآلية في عام ٢٠١١. ورحب بقرار المجلس بشأن حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة الذي أيد بعثة تقصي الحقائق رفيعة المستوى إلى بيت حانون والتي تأجلت بسبب عدم تعاون إسرائيل.
- ٣٠ - وأضاف أن علاقة اللجنة بالمجلس ينبغي ألا تحجبها المفاوضات التي سبقت إنشائه. وأعلن أن بلده قد وقّع على صكوك عديدة لحقوق الإنسان وحظي ببناء دولي لجهوده الرامية إلى التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

هذا الصك، فإن وفده يأمل في ألا تحول هذه الخلافات دون اعتماد مشروع القرار الموصى به من المجلس بتوافق الآراء.

٣٤ - السيد غوو جياكن (الصين): قال إن ما تتوقعه الدول الأعضاء هو أن يعمل مجلس حقوق الإنسان وآلياته الرئيسية بطريقة عادلة وفعالة. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن يشترك المجلس في حوار يتسم باحترام تام لمختلف الآراء وأن يتجنب الأخطاء التي ارتكبتها لجنة حقوق الإنسان. وأعلن أن المجلس يجب أن يتقيد بمبدأ التعاون المتناغم والشامل وأن يتجنب التسييس والمعايير المزدوجة. وأهم من ذلك كله يجب أن يعزز التعايش الشمولي لمختلف مفاهيم حقوق الإنسان بغية دفع قضية حقوق الإنسان في كل البلدان.

٣٥ - وأعلن أن الصين، بوصفها عضوا في المجلس، تعلق أهمية كبرى على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد الوطني. وقد ساهمت في عمل المجلس وشجعت الحوار والتعاون الدوليين في ميدان حقوق الإنسان. وسوف تواصل حكومة الصين التقيد بروح وأهداف الإعلان وأن تعمل مع الدول الأعضاء نحو هذا الهدف العام.

٣٦ - السيد هاجن (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن شواغل حكومة بلده إزاء المجلس قد تزايدت حدة خلال السنة الماضية. ذلك أن إجراءات المجلس خلال الفترة المشمولة بالتقرير كانت مناقضة لولايته؛ وقد رجحت كفة عمله السلبية وعدم اتخاذ أي إجراء على كفة أعماله الإيجابية. وأدى ذلك إلى تردي الدور البارز للمنظمة في تعزيز الحقوق المتساوية وغير القابلة للتصرف لجميع الأشخاص. وقد واصل المجلس اتخاذ إجراءات متواترة وغير تناسبية وبتحيز ضد إسرائيل. وعلاوة على ذلك، تعبر حكومة بلده عن خيبة أمل عميقة إزاء معاملة المجلس لحريات التعبير والدين؛ وهذه إجراءات تتناقض تماما مع الإعلان العالمي

٣١ - السيد زين الدين (ماليزيا): قال إن أغلبية كبيرة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أيدت مجلس حقوق الإنسان وتسعى إلى كفالة تجنبه ما اتسمت به لجنة حقوق الإنسان من معايير مزدوجة وتسييس. ورغم ما يعتري بعض الدول الأعضاء من شكوك إزاء قيمة المجلس، فإنه ينبغي لها أن تتيح له الفرصة للتطور بدلا من أن تسخر منه. وذكر أن معظم البلدان كانت غير مرتاحة للقرارات التي تتناول بلدا بالتحديد، ولذا فإن الاستعراض الدوري الشامل جاء بدلا جيدا. وأضاف أنه ينبغي إنشاء مكتب لرئيس مجلس حقوق الإنسان وتزويده بالموارد اللازمة.

٣٢ - وتابع يقول إن الحق في التنمية ينبغي أن يكون محور عمل مجلس حقوق الإنسان. فلا يزال ملايين البشر يقاسون دورة التخلف والفقر والجوع. والحرمان من الحق في التنمية يؤدي إلى الحرمان من حقوق أساسية أخرى. وأعلن أن ماليزيا قد شرعت، استجابة لأزمة الأغذية، في تدابير لزيادة إمداداتها من الأغذية عن طريق استثمار أكبر في الهياكل الأساسية الزراعية ومكافحة الآفات والأمراض الزراعية، وفي البذور ذات النوعية العالية وغير ذلك من المدخلات الزراعية.

٣٣ - السيد سالغيرو (البرتغال): أشار إلى أن مجلس حقوق الإنسان أوصى في القرار ٢/٨ باعتماد البروتوكول الاختياري المتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والذي من شأنه أن يرسى إجراء للإبلاغ عن حالات الانتهاكات المدعى بها للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد اعتبرت دول أعضاء عديدة البروتوكول الاختياري آلية هامة للغاية لأنه سوف يكفل معاملة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بنفس التشديد الذي تعامل به الحقوق المدنية والسياسية. ورغم أن بعض الدول ليست في موقف يمكنها من أن تصبح أطرافا في

والاجتماعية والثقافية. وأضاف أن اعتماده سوف يساعد في منع اتباع نهج مجزأ إزاء الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وسيكون له أثر إيجابي على الدول الأطراف في العهد. وفي الممارسة العملية، من شأن البروتوكول الاختياري أن يساهم في منع وقوع انتهاكات حقوق الإنسان داخل البلدان وسوف يوفر حماية للضحايا. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن تعتمد الجمعية العامة البروتوكول الاختياري في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

٤٠ - السيد دونوسو (شيلي): قال إنه بسبب الخلافات العقائدية العميقة خلال الخمسينات والستينات من القرن الماضي، تم وضع عهدين مستقلين مما جزأ حقوق الإنسان إلى فئتين. ومع ذلك فإن الحقوق المدنية والسياسية لا يمكن التمتع بها تمعاً كاملاً إلا إذا كانت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية محمية أيضاً. وهكذا فإن البروتوكول الاختياري المتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية سوف يساعد في حفظ شمولية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة. وقد أيدت شيلي منذ البداية النهج الشامل الوارد في المادة ٢ من البروتوكول، استناداً إلى الولاية الواردة في المادتين ٣ و ٥ من العهد.

٤١ - ومضى قائلاً إنه منذ أن استعادت شيلي الديمقراطية في عام ١٩٩٠، عملت على الجمع بين التنمية السياسية والمؤسسية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع التشديد على الاستثمار الاجتماعي وعلى منظور قائم على أساس الحقوق.

٤٢ - تسلمت السيدة سياندرزو (غانا) نائبة الرئيس رئاسة الجلسة.

٤٣ - السيد تودر (أوكرانيا): قال إن إعادة انتخاب بلده لعضوية مجلس حقوق الإنسان في أيار/مايو ٢٠٠٨، يعكس التزام بلده في العمل على النهوض بأنشطة تلك الهيئة بطريقة بناءة وغير انتقائية. وأعلن أن أوكرانيا خضعت للاستعراض

لحقوق الإنسان والميثاق بل أن بعض قرارات المجلس يمكن أن تفسر بأنها تبرر تقييد هذه الحريات ذاتها.

٣٧ - كما أن وفد بلده يشعر بالإحباط من جراء قرار المجلس إضعاف اشتراكه في أزمة حقوق الإنسان في دارفور، وإزاء استمراره في عدم اتخاذ أي إجراء في حالات حقوق الإنسان المؤسفة في زمبابوي وكوبا وجمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. وبمثل إلغاء ولاية المقرر الخاص بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية فشلاً مزعجاً آخر من جانب المجلس في استخدام كل الأدوات المتاحة له لحماية حقوق الإنسان. كما أن وفد بلده يأسف للحدود المفروضة على اعتماد ومشاركة المنظمات غير الحكومية في مناقشات حالات البلدان في سياق الاستعراض الدوري الشامل، لأن للمجتمع المدني دوراً حاسماً يؤديه في حماية حقوق الإنسان.

٣٨ - ثم أعلن أن وفد بلده يظل ملتزماً بالعمل مع الجمعية العامة والمجلس في المستقبل، غير أنه يعتقد أن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان يستحقون ما هو أفضل مما قدمه المجلس خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعندما خاطب الرئيس بوش الجمعية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، حث الدول الأعضاء على العمل معاً وفوراً على إصلاح المجلس. وقد كُلفت الجمعية العامة، وخاصة اللجنة الثالثة، بولاية مراجعة عمل المجلس في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١١. وفي الختام قال إن وفد بلده يدعو كل الدول الأعضاء إلى المشاركة في بناء مجلس يأخذ على محمل الجد ولايته بحماية حقوق الإنسان عالمياً لا العمل على ترديها.

٣٩ - السيد فييو - بروس (أسبانيا): قال إن وفد بلده يرحب بتقرير المجلس ويؤيد اعتماد البروتوكول الاختياري المتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية



من المشكوك فيه أن تتيح التقارير السنوية التبادل الكافي للمعلومات. وسوف يكون من المفيد أن يُعلم رئيس المجلس، على فترات منتظمة رئيس الجمعية العامة والوكالات الأخرى المعنية، مثل لجنة بناء السلام، بآخر التطورات.

٤٨ - وأعلن عن تأييد سلوفينيا للبروتوكول الاختياري المتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو صك طال انتظاره ومن شأنه أن يصل بين عمل العهدين بروح من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٤٩ - السيد عطية (مصر): قال إن النهج غير المسيس وغير الانتقائي الذي يتبعه مجلس حقوق الإنسان قد قطع شوطا بعيدا باتجاه التغلب على العقبات السابقة. وأضاف أن بلده، بوصفه عضوا في المجلس، يرحب بالتقدم الذي أحرز في إقامة الأطر المؤسسية، واستعراض الاختصاصات والولايات وتطوير آليات للنظر في الشكاوى. غير أنه شدد على ضرورة زيادة التكامل فيما بين آليات حقوق الإنسان القائمة وكذلك بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع الدولي.

٥٠ - وتابع قائلاً إن الاستعراض الدوري الشامل يجب أن يطبق بالتساوي على جميع الدول وأنه ينبغي ألا يُسمح لبلدان نصّبت أنفسها أوصياء على حقوق الإنسان في العالم كما تشاء. ويتطلب ذلك مواجهة مساعي استخدام مجلس الأمن كأداة لتسييس قضايا حقوق الإنسان والافتئات على اختصاصات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الإشراف على أنشطة مجلس حقوق الإنسان. كما ينبغي عدم التعدي على ولاية هذا الأخير بإصدار قرارات تستهدف دولا بعينها، أو توسيع سلطة مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، أو تعيين مسؤولين لرصد حقوق الإنسان كجزء من برامج التنمية القطرية.

الدوري الشامل، ورحبت بالأخذ بهذه الآلية المحسنة. غير أن بناء المؤسسات عملية مستمرة، واللجنة الاستشارية التي أنشئت حديثا ينبغي أن توفر البحوث والدراسات تحقّقا لذلك الغرض. وترحب أوكرانيا أيضا باستمرار الإجراءات الخاصة التي تمثل آلية فريدة ومستقلة لحقوق الإنسان. وقال إن بلده يوجه دعوة دائمة إلى جميع المكلفين باختصاصات الإجراءات الخاصة.

٤٤ - واختتم بالقول إن على المجلس أن يعمل على وضع آليات لمنع وأن يتخذ إجراءات حيث يظهر خطر وقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. ومن الجوهرى بالنسبة إلى كل الدول أن تعزز آلياتها الداخلية لحقوق الإنسان.

٤٥ - السيد أميل (باكستان): قال إن بلده يعمل، وقد استعاد الديمقراطية، بنشاط متجدد للنهوض بحقوق الإنسان. وتقدر باكستان قيمة عضويتها في المجلس الذي أصبح الآن في وضع يمكنه من إيجاد ثقافة جديدة وشفافة وتعاونية لحقوق الإنسان. وقد كانت باكستان من بين أوائل البلدان التي خضعت للاستعراض الدوري الشامل ووجدت أنه تجربة مثمرة ومجزية. كما أن عمل المكلفين باختصاصات الإجراءات الخاصة ببناء. واختتم بالقول إن المجلس كان ناجحا في مهمته المتمثلة في بناء المؤسسات؛ وأن أمامه مهمة تحسين ضخمة.

٤٦ - السيد توميتش (سلوفينيا): قال إن الاستعراض الدوري الشامل كان ناجحا حتى الآن. غير أن هذه العملية ينبغي ألا تحل محل القرارات التي تتناول بلدان معينة - بل ينبغي أن يكون الإجراءات مكملين أحدهما للآخر. وتعتقد سلوفينيا بأنه ينبغي أن يكون هناك مكتب كامل التجهيز لرئيس حقوق الإنسان مزود بالآليات اللازمة.

٤٧ - وبالنظر إلى عدم بلوغ مرحلة الكمال في التنسيق بين مكتب الأمم المتحدة في جنيف والمقر العام في نيويورك، فإن

### البيانات المدلى بها ممارسة لحق الرد

٥٥ - السيد سعيد (السودان): قال إن الشواغل التي تباكى عليها ممثل الولايات المتحدة تعكس اكتئاب بلده وعزلته التامة. إذ أنه ما من واحد من المقترحات التي قدمتها الولايات المتحدة قد قُبِلَ في المفاوضات التي أنشأت المجلس. وكان وفدها هو الوحيد الذي صوّت ضد الاعتراف بالحق في التنمية والوحيد الذي عارض إنشاء المجلس: ذلك أن المجلس يمثّل الحوار بينما الولايات المتحدة لا تعترف إلا بمنطق القوة. وبالنظر إلى سجلها الكئيب في مجال حقوق الإنسان، لم تلتزم الولايات المتحدة العضوية في المجلس أو تقبل أن تخضع للاستعراض الدوري الشامل. ويتعرض الأمريكيون المنحدرون من أصل أفريقي أو أمريكي لاتيني أو آسيوي للتمييز العنصري ويوضع مواطنو الولايات المتحدة قيد المراقبة باسم ما يُطلق عليه "الحرب ضد الإرهاب".

٥٦ - ومضى قائلاً إن الولايات المتحدة تواصل بذل كل ما في طاقتها، بما في ذلك ممارسة حق النقض الفيتو، لمعارضة أي انتقاد لإسرائيل مهما كان. غير أن الموضوعية لا تعني الوقوف جانبا بينما الفلسطينيون يُذبحون وحقهم في تقرير المصير يُنكر. وسوف يواصل المجلس اتخاذ إجراءات في هذه المجالات وسوف تظل أحلام الولايات المتحدة غير محققة.

٥٧ - وأعلن أن السودان تعاون مع جميع الأطراف المعنية للتصدي للأزمة في دارفور والصراع الذي جرى في جنوب السودان. وقياسا بنفس هذا المعيار، ينبغي أن تمنح الولايات المتحدة الوكالات الدولية فرصة الوصول إلى مركز الاعتقال في خليج غواتنامو وينبغي، علاوة على ذلك، أن تُغلق ذلك المركز.

٥٨ - السيد آموروس نونياز (كوبا): قال إن الحوار الحالي ينبغي ألا يُستخدم لإدامة انتقادات انتقائية ومرايية ولا أساس لها من الصحة ومدفوعة سياسيا، مثل التي

٥١ - ومضى قائلاً إن آليات الإنذار المبكر ينبغي ألا تسيّس وأن على الدول أن تتعاون مع بعثات تقصي الحقائق، وخاصة عندما يمس الأمر حالة شعوب تحت الاحتلال أو في مناطق الصراع. وحث على تقديم تمويل كافٍ لكل من المجلس ومكتب المفوض السامي. كما حث على اعتماد البروتوكول الاختياري المتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بغية وضع الحق في التنمية وفي التحرر من التمييز على قدم المساواة مع الحقوق والحريات الأخرى.

٥٢ - السيدة بيان مفز (هايتي): رحبت بعمل الخبير المستقل الراحل المعني بحالة حقوق الإنسان في بلدها وقالت إنها تتطلع قدما إلى التعاون مع خلفه. وقالت إن بلدها يعتمد على دعم المجتمع الدولي في أعقاب الدمار الذي خلفته العواصف والأعاصير المدارية.

٥٣ - استأنف السيد مايور (هولندا) رئاسة الجلسة.

٥٤ - السيد شاليف - شلوسر (إسرائيل): رحب بالجهود التي يبذلها رئيس مجلس حقوق الإنسان لإدارة المداولات بطريقة موضوعية. غير أنه أعرب عن رغبته في معرفة الإجراء الذي أُنْخِذَ أو يُزْمَعُ اتخاذه لكفالة اتباع نهج متوازن إزاء كل البلدان. ذلك أن بندا معينا في جدول أعمال المجلس يمس إسرائيل دون غيرها من البلدان. وطلب كذلك معرفة موعد استعراض ولاية المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، وفق المعتاد بالنسبة إلى جميع الولايات، وكذلك وفق ما طلبه المكلف حاليا بهذه الولاية. وأخيرا، أراد أن يعرف ما تم اتخاذه من إجراءات لكفالة ألا يتحول مؤتمر دربن للاستعراض، المقرر عقده في جنيف في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، إلى منصة لمعاداة السامية أو معاداة الصهيونية.

وصمت لجنة حقوق الإنسان. وذكر أن الولايات المتحدة تشعر بالإحباط إزاء مجلس حقوق الإنسان لأنها تكرهه وتخشاها ولا تستطيع أن تسيطر عليه. وقال إن العالم يتغير؛ وعلى الولايات المتحدة أن تحذو حذوه وأن تُبدي بعض التواضع.

٥٩ - وتابع يقول إن الولايات المتحدة، على النقيض الصارخ من كوبا، لم تسع إلى أن تُنتخب لعضوية المجلس. وهذا إشارة إلى جبنها؛ ورغم أن الولايات المتحدة تدعي أنها نصير لحقوق الإنسان، إلا إنها هي ذاتها مذنبة بالكذب وبارتكاب الانتهاكات. وقد هاجمت بلدا آخر على أساس ادعاءات كاذبة، وسببت عشرات الآلاف من الوفيات. كما أنها أضفت طابعا قانونيا على التعذيب، بما في ذلك أسلوب "محاكاة الغرق"، وفي سجن أبو غريب وفي مراكز الاعتقال السرية في أماكن أخرى، ناهيك عن ذكر مركز التعذيب في خليج غوانتانامو، وهو جزء من الأرض الكويتية محتل بصورة غير قانونية.

٦٠ - السيد رضواني (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن الإحباط الذي تشعر به الولايات المتحدة فيما يتعلق بمجلس حقوق الإنسان أمر يمكن تفهمه. فالولايات المتحدة لا تريد أن ترى مجلس حقوق الإنسان يعمل بصورة بناءة وبزاهة ولم تتوقع منه أن ينتقدها. وقد استثنى المجتمع الدولي الولايات المتحدة من العضوية في المجلس بسبب سلوكها وسياساتها. وأضاف أن المجلس ينبغي أن يوجه اهتمامه إلى حالة حقوق الإنسان في الولايات المتحدة وإلى انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الولايات المتحدة في أرجاء العالم. والواقع أن الوقت مناسب لأن يعقد المجلس دورة استثنائية للنظر في تأثير سياسات حقوق الإنسان التي تتبعها الولايات المتحدة في مختلف أرجاء العالم.

٦١ - ورُفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥.